تقبل لمديون لليت لتعلق حقه بالتركة وقيل لا تقبل لمديون
حي اذا كان مفلسا وفي البزازية شهادة الزوجين اذا كان
الدائن الذي عليها لهذا الذي لا تقبل من جامع الفتاوي
من الشهادات شهيد ان هذا الغلام مدرك محتلم قبل
ذلك ولو قالوا لا ندري ما يحتلم قبل ذلك من مختلف شهادات
اثنا ترخانية اقام احد المدعيين شاهدين والآخر اربعة
فهما سواء لان شهادة كل شاهدين علة تامة لوصولها الى
حد النصاب الكامل وتمامه في شرح الهداية البينة اذا
قامت على خلاف المشهور المتواتر لا تقبل وهو ان يشتهر ويسمع
من قوم كثير لا يتصور اجتماعهم على الكذب كذا في فتاوي الفرزدقي
للامام الخاصي وفي البزازية في شهادة النفي اذا قال في الخيط
ان تواتر عند الناس وعلم الكل عدم كونه في ذلك المكان
او الزمان لا تسمع الدعوى عليه وتقضى ببراءة الذمة لانه يلزم
تكذيب الثابت بالضرورة والضروريات مما لا يدخلها الشك اهـ
وكذلك الشهادة الذي يكذبها الحس لا تقبل كما في وقف الخيرية
وبضده من الشهادة التي يكذبها الحس لو كانت البينة الشاهدة
بمسوغات الاستبدال يكذبها الحس كما لو شهد واقعة الحال
الدار سابقة الاستبدال لا ابنداءها وحكم القاضي بشهادتهم
وابيعت كما ذكر ثم شهدت اخرى لدى حاكم بانها عامرة
حين الاستبدال الى هذا الزمان وكان الحس يقضي بانعدامها
او ان الاستبدال هي العمارية القائمة في هذا الزمان فالقضاء
بشهادة شهود الاستبدال الخ باطل اذ هو مبني على بينة يكذبها
الحس فهو بمنزلة من جاء حيا بعد الحكم بموته اما اذا لم تكن كذلك

فاده



فاده فافتى بذلك المرحوم الجد كما في فتاوي في اخر كتاب الشهادة وعلى
هامشها فتوى اخرى من الابتدا سئل العلامة المرشدي
ما قولكم في شهود لم يعرفوا شيئا مما فرض الله تعالى على عباده هل تجوز
شهادتهم ام لا اجاب اذا كانوا من اهل العدالة الظاهرة
كفا ذلك ولا يقدح فيها عدم معرفتهم بفروع الاسلام والايمان
كما زروني لكن في الخانية من فصل من لا تقبل شهادته للفسقه
لا يجوز القضاء بظاهر العدالة وفي الخيرية واذا تم نصاب
الشهادة فلا بد من العدالة ولا يقتصر الحكم على ظاهر عدالة
المسلم الى ان قال وعليه الفتوى لان الزمان زمان الفساد اهـ
وفي الاشباه الرأي الى القاضي في مسايل الايمان قال وفي سؤال
الشاهد عن الايمان اتهمه او قال الحشية العلامة البيري
هذا قيد لا بد منه لما قال يتيمة الدهر فاما اذا كان سؤاله
ليصل الى مذهب من يقول بتكفير العوام فتقبل شهادته ولو قال
انا مسلم ولست بكافر فانه تقبل شهادته اهـ اقول وفي
فتاوي العلامة الحانوتي سئل فيمن لا يعرف الايمان ولا
الواجب للصلاة والفرض ولا السنة والمستحب ولا غير
ذلك فهل تقبل شهادته اجاب تعلم هذا القدر من العلم
فرض عين فاذا لم يتعلم كان مأثما عن قبول شهادته كما نقله
في البحر عن المجتبى في فصل التعذير اهـ وعبارة البحر عن المجتبى
من ترك الاشتغال بالفقه لا تقبل شهادته اهـ والله اعلم

## كتاب الوكالة

سئل فيما اذا كان لزيد عقار فوكل عمرا في بيعه وقبض
ثمنه فباع عمرو ذلك العقار بثمن معلوم قبضه من المشتري

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)